العرب
الأربعاء 2019/12/11
السنة 42 العدد 11555

تونس.. الضحالة السياسية

عبدالجليل معالي
كاتب تونسي

ما يحدث في تونس، تحت قبة مجلس نواب الشعب تحديدا، ليس أكثر من علامة على تردي العملية السياسية في البلاد إلى أدنى درجات الضحالة وإدارة الظهر لمشاغل البلاد والعباد.

الخلافات الأخيرة بين الحزب الدستوري الحر وحركة النهضة، هي تعبير دال على المسافة الفاصلة، بين الواقع السياسي الأرعن الذي شيّدته الأحزاب الحاكمة منذ سنوات، وبين ما كان يفترض أن تكون عليه البلاد بعد سنوات من "ثورة" قامت للقطع مع الاستبداد ومنوال التنمية المتخلف، إلا أنها أودت بالبلاد إلى وضع أكثر ترديا من ذلك الذي ثارت عليه البلاد.

تحتاج تونس إلى نخبة تجيد قراءة الأرقام وتحليلها واستنباط حلول قابلة للتحقق. وفي ما عدا ذلك ستستمر المناكفات والخصومات

المسألة أبعد من مجرد خلاف بين حزبين (الأول يمثّل النظام القديم والثاني يدعي أنه يمثّل الثورة)، وهي أعمق من تجاذبات حول اعتراف الأول بالثاني أو قطيعة الثاني مع الأول. في عمق الأزمة عملية سياسية صيغت بطريقة خاطئة منذ البداية.

تعجّلت الطبقة السياسية الجديدة في تونس، تصميم نظام سياسي مرتجل، كان يعلنُ الحيلولة دون عودة الاستبداد، لكنه كان يضمر هندسة المستقبل السياسي للبلاد بما يخدم مصالح الوافدين الجدد. ترافق النظام السياسي الذي اتخذ عنوان النظام البرلماني المعدّل بديلا عن النظام الرئاسي، مع نظام انتخابي لم يكن أقل منه ارتجالا، حيث تم اعتماد التمثيل النسبي مع ما يعنيه ذلك من تشتت برلماني وما يفرزه من هيمنة للأحزاب المالكة للمال والإعلام.

الهرولة السياسية لم تقتصر على النظام السياسي ونظام الانتخابات فحسب بل طالت أيضا المسارعة إلى إنجاز "العفو التشريعي العام"، الذي لم يكن ضمن مسار العدالة الانتقالية بل كان إجراء متعجلا قدمت حركة النهضة تنازلات ومقايضات في سبيل تحقيقه لإرضاء قواعدها وضمان ولائهم الانتخابي والحزبي، لكن ثمن هذا العفو العام كان باهظا، سواء من ناحية الكلفة المادية المباشرة، أو من ناحية أثره على إغراق قطاع الوظيفة العمومية بالآلاف من الموظفين دون دراسة متريّثة لحاجيات البلاد أو لقدرة القطاع على الانتداب.

تضافرت كل هذه العوامل مع غيرها من العوامل الثانوية، لتوصل البلاد إلى مرحلة سياسية موسومة بالانسداد، تجلت مظاهره في النتائج الانتخابية الأخيرة التي بيّنت أن الناخب سلّط عقوبة على المنظومة الحاكمة برمتها، لكن الخيارات التصويتية العقابية ذهبت في أغلبها إلى قوائم أو تيارات أو شخصيات أقرب إلى الشعبوية منها إلى العمل السياسي الرصين. وعندما تجتمع الشعبوية مع أحزاب الفشل المتواتر، فإن النتيجة لن تكون أفضل من المشاهد الماثلة اليوم تحت قبة البرلمان التونسي.

"الاستثناء التونسي" ليس بالوهج الذي تروّج له الخطابات المتفاخرة بالمنجز الديمقراطي في تونس، ذلك أن النخبة السياسية في جل مكوناتها، لا تتنافس من أجل خدمة البلاد وفق البرامج أو وفق الخيارات السياسية والاقتصادية، بل تتصارع من أجل الغنيمة والمناصب وما يترتب عليهما من فوائد وامتيازات. ثابرت النهضة على توفير مقومات بقائها في السلطة، ولم تجرؤ على الابتعاد قيد أنملة عن الخيارات الاقتصادية أو التنموية للنظام السابق، فكان تفكيرها منصبّا في البداية على "تعويض" أنصارها وقواعدها، ثم تفرغت لتحصين وجودها السلطوي، وهو ما أدى بها وشركائها إلى استسهال الاقتراض والتداين الخارجي، دون تفكير في تدبّر الحلول العميقة لأزمات البلاد التي تتفاقم باطّراد، إلى أن تحوّلت إلى سبب رئيسي في الأزمة.

المفارقة أن المعارضة التونسية منذ 2011، انساقت في المسار الذي رسمته النهضة في التعاطي مع أوضاع البلاد، ولم ترتق إلى مستوى يمكّنها من تقديم بدائل عن الارتجال النهضوي.

لا فرق في الأحوال التونسية، بين حاكم ومعارض إلا بالشعارات، ذلك أن كل الطبقة السياسية ساهمت، بتفاوت، في الوصول إلى هذا المستوى من الترذيل السياسي الذي بلغته البلاد، وهو ترذيل يعكس استخفافا مريعا بالأوضاع التونسية الراهنة على كل الأصعدة، ويترجم عجزا حقيقيا عن تشخيص الأمراض التونسية وعن التوصل إلى العلاجات.

خصومة الحزب الدستوري مع حركة النهضة ليست سوى قمة الجبل العائم في محيط المشكلات العميقة، التي تفترض التفاتا جديا لمشاكل النظام السياسي والاهتمام بمؤسسات الدولة المتداعية، والبحث عن حلول جديدة، ربما موجعة، لقضايا الاقتصاد.

تحتاج تونس إلى نخبة تجيد قراءة الأرقام وتحليلها واستنباط حلول واقعية قابلة للتحقق. وفي ما عدا ذلك ستستمر المناكفات والخصومات وغيرها من تعابير الضحالة والترذيل.

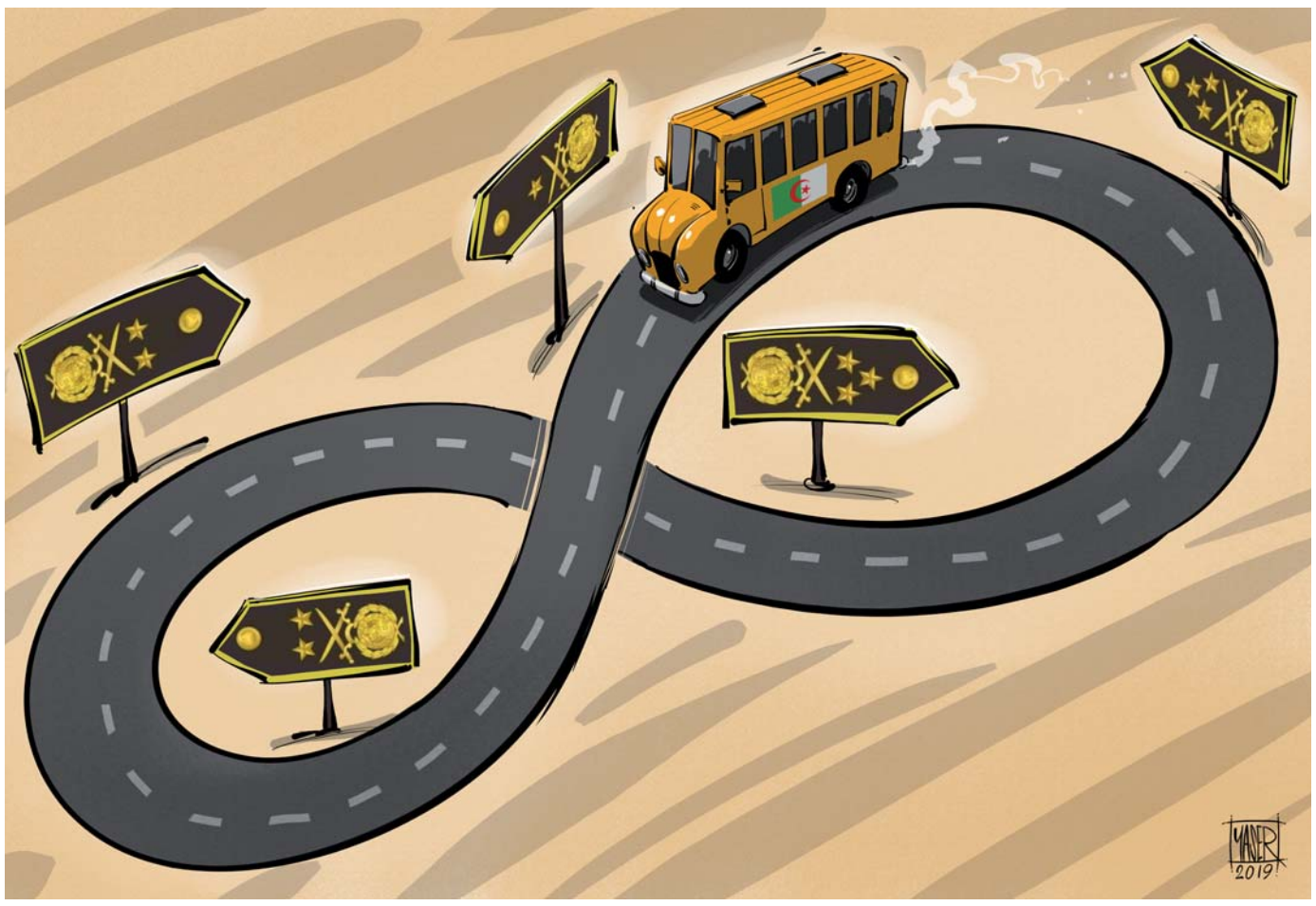

الجزائر والعسكر

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

ليس سرّا أن مؤسسة الجيش في الجزائر ما زالت تحتكر السلطة. جاءت المؤسسة العسكرية بعبدالعزيز بوتفليقة رئيسا في العام 1999، وأزاحته في العام 2019 للحؤول دون توليه ولاية رئاسية خامسة. حصل ذلك في ظلّ حراك شعبي مستمر منذ ما يزيد على أربعين أسبوعا.

لا يمتلك هذا الحراك مطالب محددة بمقدار ما أنّه يسعى إلى تغيير طبيعة النظام الجزائري، وهو نظام أسّسه هواري بومدين في العام 1965 عندما انقلب على الرئيس أحمد بن بله، أوّل رئيس جزائري بعد الاستقلال. لم يكن بن بله عبقريا، بل كان أقرب شيء إلى سياسي ساذج يتخذ قرارات ارتجالية. في المقابل، كان بومدين ذا خلفية عسكرية وكان مأخوذا بالأنظمة الاشتراكية وبوهم لعب دور على الصعيدين العربي والأفريقي وفي العالم الثالث عموما. منذ 1965 وإلى اليوم ما زالت الجزائر أسيرة العسكر.

ليست الانتخابات المقرر أن تجري في الثاني عشر من كانون الأوّل-ديسمبر الجاري سوى امتحان للمؤسسة العسكرية التي استجابت للمطالب الشعبية، ولكن من دون أن تستجيب لها. تخلّصت من بوتفليقة والمجموعة الفاسدة المحيطة به التي كانت تحكم الجزائر من العام 2013 لدى إصابة الرئيس الجزائري بجلطة دماغية جعلت منه رجلا مُقعدا عاجزا عن التحدث إلى شعبه.

هناك دائما خيارات محدّدة للمؤسسة العسكرية الجزائرية التي تريد بوضوح رئيسا جديدا ينتمي إلى طبقة سياسية معروفة. مثل هذا الرئيس، الذي يعرف حدود سلطته، سيكون أفضل واجهة مدنية لها. هذا هو الدور المطلوب من رئيس الجمهورية الجديد، وهو دور رَفَض بوتفليقة تأديته بسبب شعوره بامتلاك شرعية تاريخية مستمّدة من كونه الشخص الأقرب لهواري بومدين. إلى ذلك، كان لدى بوتفليقة حساب يريد تصفيته مع الجيش الذي حرمه من الرئاسة في بداية العام 1979 بعيد وفاة بومدين. اختار الجيش وقتذاك العقيد الشاذلي بن جديد، أقدم الضباط الذين يحملون رتبة عقيد، لتولي الرئاسة مستبعدا بوتفليقة ومحمد الصالح يحياوي الذي كان يمثل الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني).

منذ اختيار الشاذلي بن جديد رئيسا لم يتغيّر شيء في الجزائر. لا يزال الجيش السلطة الحقيقية في البلد ولا يزال مصرّا على أن يكون صاحب الكلمة الأولى والأخيرة عندما يتعلّق الأمر بمستقبل البلد. هذا ما لم يفهمه بوتفليقة عندما فشل في أن يكون رئيسا في 1979 وبعدما أصبح رئيسا في 1999. ففي 1979، كان هناك قاصدي مرباح مدير جهاز الأمن العسكري الذي اصطدم بوزير الخارجية عبدالعزيز بوتفليقة في مرحلة كان لا يزال فيها هواري بومدين رئيسا يمارس صلاحياته المطلقة. أصرّ مرباح في تلك المرحلة، حسب رواية خالد نزار وزير الدفاع السابق الذي يقيم حاليا في المنفى، على تعيين ضابط من جهازه في السفارات الجزائرية المهمّة. رفض بوتفليقة ذلك لعلمه أن ضابطا من الأمن العسكري في أي سفارة سيكون أهمّ من السفير. ولدى الاحتكام إلى بومدين، أعطى الرئيس الجزائري، وقتذاك، الحقّ لبوتفليقة داعما موقفه. أثار ذلك حقدا لدى مرباح ما لبث أن فجّره لدى البحث عن خليفة لبومدين.

في كلّ المراحل التي مرّت فيها الجزائر منذ الاستقلال في العام 1962، اعتبرت المؤسسة العسكرية نفسها وصيّة على البلد. لا شكّ أن للمؤسسة العسكرية إيجابيات كثيرة، بما في ذلك منع الجزائر من التفكّك في أثناء ما يسمّى "سنوات الجمر" بين 1988 و1998. كانت تلك السنوات سنوات حرب أهلية بدأت بانتفاضة شعبية على حكم الشاذلي بن جديد في خريف 1988، ما لبثت أن تحوّلت إلى عصيان تقوده عصابات تنتمي إلى مجموعات دينية متطرّفة رفعت رايات الإسلام، في حين أنّها لا تعرف شيئا عن حقيقة الدين الحنيف وتعاليمه. على العكس من ذلك كانت هذه الجماعات التي ولدت من رحم الإخوان المسلمين مجرد مجموعات إرهابية أرادت وضع يدها على مؤسسات الدولة. وقفت المؤسسة العسكرية حاجزا في وجه الإرهاب وحمت الجمهورية الجزائرية التي عادت الأوضاع فيها إلى شبه طبيعية بعد انتخاب بوتفليقة رئيسا في العام 1999.

سينتخب الجزائريون رئيسا جديدا غدا الخميس. هل ذلك يكفي ليدخل البلد عهدا جديدا مختلفا؟ لا شكّ أن المؤسسة العسكرية ما زالت ضمانة للاستقرار، لكنّ هناك ما هو أبعد من ذلك بكثير في حال كان الضباط الجزائريون يريدون رؤية ما هو أبعد من أنوفهم

ما يندرج في سلبيات المؤسسة العسكرية الجزائرية أنّها لم تتحمّل يوما، قبل انتخاب بوتفليقة رئيسا، رئيسا قويّا يمتلك شرعية تاريخية مثل محمّد بوضياف الذي اغتيل في ظروف غامضة في العام 1992 بعد خلافته الشاذلي بن جديد الذي وجد نفسه مجبرا على الاستقالة نتيجة اكتساح مرشحي الإسلاميين الانتخابات البلدية.

ما يندرج في سلبيات المؤسسة العسكرية أيضا تغطيتها لنظام فاسد وعجزها عن التغيير في إرث هواري بومدين الذي فشل في كلّ ما يسمّى"الثورات" التي نادى بها، بدءا بالتعريب وصولا إلى "الثورة الزراعية"، مرورا بـ"الثورة الصناعية" التي كانت أقرب إلى نكتة من أيّ شيء آخر. استطاعت الجزائر بناء مصانع كبيرة تنتج الصلب، لكنها لم تفكر في الأسواق التي ستستوعب إنتاج تلك المصانع التي وجدت نفسها عديمة الفائدة يأكلها الصدأ في نهاية المطاف.

لا حاجة إلى تعداد كلّ المساوئ التي غطتها المؤسسة العسكرية، بما في ذلك المشاركة في الفساد ومنع أي تطوير للنظام الاقتصادي الذي حرم البلد من ثرواته وجعله أسير أسعار النفط والغاز وأسير عقدة وهم الدور الإقليمي. جعل هذا الدور الجزائر تدعم جبهة تسمّى "بوليساريو" لا فائدة تذكر منها سوى أنّها تسعى إلى خلق مشاكل للمغرب والتغطية على الدور الجزائري في إثارة قضية مصطنعة اسمها الصحراء المغربية التي هي جزء لا يتجزّأ من المغرب.

مع اقتراب السنة 2019 من نهايتها، ليس أمام المؤسسة العسكرية الجزائرية سوى أن تتغيّر. لا يكفي التخلص من الجنرال محمد مدين (توفيق) الذي تحكّم طويلا بالأجهزة الأمنية وتقديمه إلى المحاكمة كي تقول هذه المؤسسة إنّها استجابت للمطالب الشعبية.

سينتخب الجزائريون رئيسا جديدا غدا الخميس. هل ذلك يكفي ليدخل البلد عهدا جديدا مختلفا؟ لا شكّ أن المؤسسة العسكرية ما زالت ضمانة للاستقرار، لكنّ هناك ما هو أبعد من ذلك بكثير في حال كان الضباط الجزائريون يريدون رؤية ما هو أبعد من أنوفهم. هناك بلد في حاجة إلى إصلاحات في العمق، إصلاحات تأخذ في الاعتبار طموحات الشباب الجزائري من جهة، والحاجة إلى التخلّص من عقد كثيرة من جهة أخرى. في مقدّم تلك العقد وهم الدور الإقليمي وأن في الإمكان العيش إلى ما لا نهاية من مدخول النفط والغاز. هل في استطاعة المؤسسة العسكرية مواجهة هذا النوع من التحديات القديمة-الجديدة في الوقت ذاته، والتي عمرها من عمر الاستقلال؟

الجزائر، مسار انتخابي أم انتحاري

حميد زناز
كاتب جزائري

لا أحد يستطيع التكهن بما ستؤول إليه الأمور بعد يوم 12 ديسمبر في الجزائر، موعد إجراء الانتخابات الرئاسية. نحن أمام انسداد لم تعرفه الجزائر قط منذ استقلالها. فلئن كان النظام مسيطرا على اللعبة منذ 1962، فإنه لم يعد منذ 22 فبراير الماضي قادرا على ترويض الجزائريين الذين باتوا يتحدونه في الشارع كل جمعة وكل ثلاثاء في أغلب مدن البلد وفي الخارج وبأعداد هائلة وبسلمية منقطعة النظير. ويرفعون شعارات واضحة تنشد هدفا واحدا هو الذهاب عبر مرحلة انتقالية إلى جزائر جديدة ذات حكم مدني عصري لا علاقة له بالحكم العسكري الذي أوصل البلد إلى هذا الوضع المزري سياسيا واقتصاديا وثقافيا وأخلاقيا. "دولة مدنية لا عسكرية" هكذا تردد الملايين من الحناجر في كل ربوع الجزائر.

وعلى الرغم من إصرار المواطنين الجزائريين وثباتهم أكثر من 10 أشهر في المطالبة بالقطيعة مع أساليب الماضي في الحكم، تريد سلطة الأمر الواقع تمرير أجندتها عن طريق المكر الإعلامي ونكران الواقع، وتفعل كل شيء من أجل فرض انتخابات شكلية ترفضها الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري. وقد وصل الأمر بالسلطة إلى السيطرة على وسائل الإعلام العمومية والخاصة وإجبارها على نشر الأكاذيب. وقد وصلت بعض القنوات التلفزيونية إلى درجة تقديم صور جماهير الحراك على أنها صور من يتظاهرون لمساندة الجيش والانتخابات. "اكذب ثم اكذب حتى يصدقك الناس" كان يقول غوبلز وزير هتلر للدعاية، وكذلك يقول رئيس السلطة الـ"مستقلة" للانتخابات محمد شرفي "مسيرات الداعمين للانتخابات أكبر من مسيرات الرافضين لها". أما رئيس الأركان أحمد قايد صالح فيستمر في النكران قائلا في خطابه الأخير، إن "الصراع الحقيقي يدور اليوم بين الشعب الجزائري المسنود بالجيش الوطني الشعبي وخدام الاستعمار والعصابة".

ومع اقتراب الموعد، ومن دون حدث كبير طارئ يبقى سيناريو واحد، هو إجراء الاقتراع مهما كان عدد الناخبين. ومن غير المحتمل أن تلغى هذه الانتخابات لسبب بسيط هو أن الجيش الجزائري هو الذي قرر برمجتها في هذا التاريخ ومن الثكنة على لسان قائد الأركان ذاته. ومن هنا فأي تراجع سيكون بمثابة الهزيمة السياسية والمعنوية له وللجنرالات الملتفين حوله، وهو ما لا يتحمّله هؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم أوصياء تاريخيين على الشعب الجزائري. وقد يعتبر قايد صالح تأجيل الاقتراع مساسا بإرادته شخصيا.

ولكن ماذا تجني الجزائر من رئاسيات تجرى في هذا الجو المشحون وفي غياب أبسط توافق بين الشعب الثائر والسلطة المعاندة؟

يعتقد النظام أنه قد يتجاوز الفراغ الدستوري بإجراء الانتخابات الرئاسية ولكن العكس هو الصحيح، ومن البديهي أنه لا ينجر عن الانتخابات في هذه الظروف أي نتائج إيجابية لصالح الشعب ولا تحل مشكلة الشرعية، بل هي أصلا جعلت لغير ذلك إذ تحاول السلطة العسكرية من خلالها استرجاع واجهتها المدنية التي أسقطها الحراك.

سيعمّق هذا الاقتراع الابتزازي الفجوة بين الشعب المصمم على التغيير، والسلطة المتشبثة باستمرارية النظام القديم. هدف السلطة العسكرية هو تنصيب رئيس ضعيف فاقد للشرعية لتزيين الواجهة ولكي تستمر في تسيير البلد من خلف الستار كما كانت دائما منذ الاستقلال.